

المرأة السعودية والاقتصاد المعرفي
دراسة ميدانية في جامعة الملك فيصل

إعداد

د/ أماني حامد إبراهيم حسن

الأستاذ المساعد بقسم العلوم الاجتماعية
كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة الى التعرف على دور جامعة الملك فيصل في إعداد طالباتها للمشاركة في الاقتصاد المعرفي من خلال البرامج الأكاديمية والتدريبية، وتحديد التحديات التي تواجه طالبات جامعة الملك فيصل للانخراط في القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية، وتحديد العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على توجه الطالبات نحو قطاعات الاقتصاد المعرفي، والدراسة وصفية استخدمت الاستبانة بواسطة العينة العشوائية طبقت على (١٥٠) طالبة من جامعة الملك فيصل، وقد أجريت الدراسة الميدانية في العام الجامعي ٢٠٢٢-٢٠٢٣م وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها: غالبية الطالبات اللاتي استجبن ينتمين إلى الفئة العمرية (١٨-٢٠ سنة)، بالسنة الدراسية الثانية، ويستخدمن الإنترنت يوميًا (٥-٧ ساعات)، وقد حصل معظمهن على (دورة واحدة أو دورتين) في المجال التكنولوجي، كما أكدت الدراسة دور جامعة الملك فيصل في إعداد الطالبات للاقتصاد المعرفي من خلال تعزيز التفكير الإبداعي، توفير شراكات تدريبية، وتشجيع ريادة الأعمال عبر حاضنات الأعمال وبرامج الابتكار. ومن أبرز التحديات فقد تمثلت في ضعف اللغة الإنجليزية، وقلة الخبرة العملية، ونقص الدعم المالي والتوجيه الكافي، بالإضافة إلى تأثير الصورة النمطية والمسؤوليات الأسرية على توجه الطالبات نحو القطاعات المعرفية، كما توصلت الدراسة الى عدد من التوصيات من أبرزها: تطوير دورات متقدمة في اللغة الإنجليزية داخل الجامعة لتمكين الطالبات من اكتساب المهارات اللغوية اللازمة للمنافسة في القطاعات القائمة على المعرفة. وتنظيم حملات توعية داخل الجامعة وخارجها لتعريف الطالبات بأهمية القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية وفرصها المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي -التعليم الجامعي -طالبات جامعة الملك فيصل

Abstract

The study aimed to explore the role of King Faisal University in preparing its female students for participation in the knowledge economy through academic and training programs. It also sought to identify the challenges faced by these students in engaging with knowledge-based economic sectors and to examine the social and cultural factors influencing their orientation towards such sectors.

This descriptive study employed a questionnaire distributed to a random sample of 150 female students from King Faisal University. The findings revealed that the majority of respondents were aged 18–20, in their second academic year, used the internet daily for 5–7 hours, and had completed one or two training courses in technology.

The study highlighted the university's role in fostering creative thinking, offering training partnerships, and promoting entrepreneurship through business incubators and innovation programs.

Key challenges identified included weak English language proficiency, limited practical experience, lack of financial support and adequate guidance, as well as the influence of societal stereotypes and family responsibilities on students' ability to participate in knowledge-based sectors.

The study recommended developing advanced English courses within the university to equip students with the linguistic skills needed to compete in knowledge-based sectors and organizing awareness campaigns within and beyond the university to educate

students about the importance and future opportunities in knowledge-based economic sectors

Keywords: Knowledge Economy - Higher Education - Female Students at King Faisal University

المقدمة

شهدت المملكة العربية السعودية تحولات جذرية في تمكين المرأة وتعزيز دورها في الاقتصاد المعرفي، بما يتماشى مع رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز مشاركة المرأة في جميع مجالات التنمية. ويُعد التعليم العالي من أبرز المجالات التي شهدت هذا التمكين، حيث أطلقت جامعة الملك فيصل مبادرات استراتيجية لتعزيز إسهامات المرأة البحثية وتعظيم أثرها المعرفي والمجتمعي (رؤية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠٢١).

أظهرت دراسة نُشرت في مجلة العلوم الاجتماعية أن طالبات جامعة الملك فيصل يحملن توجهات إيجابية نحو عمل المرأة السعودية، مما يعكس الوعي المتزايد بأهمية مشاركة المرأة في سوق العمل ودورها في تعزيز الاقتصاد الوطني (العتيبي، ٢٠٢٠). في هذا الإطار، أكدت نتائج الدراسة أن البيئة الجامعية تُمثّل منصة لتعزيز المهارات الابتكارية لدى الطالبات، مما يُسهم في بناء جيل من النساء القادرات على قيادة مشاريع اقتصادية قائمة على المعرفة.

وفي سياق آخر، تناولت دراسة منشورة في مجلة جامعة الملك فيصل للعلوم الإنسانية واقع تمكين المرأة السعودية في المناصب القيادية بمؤسسات التعليم الجامعي، حيث أشارت إلى وجود تحديات ثقافية وشخصية وتنظيمية تحول دون تحقيق التمكين الكامل. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق استراتيجيات لتعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية من خلال برامج التدريب والتمكين المؤسسي (المطيري، ٢٠٢٢).

تشير الإحصائيات الحديثة إلى ارتفاع نسبة التحاق النساء السعوديات بالتعليم العالي، حيث أظهرت التقارير أن ٦٠٪ من طلاب الجامعات في المملكة هم من النساء. هذا الإقبال يعكس رغبة قوية في اكتساب المعرفة والمهارات التي تمكنهن من تحقيق التنمية المستدامة (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢٣). كما أظهرت الدراسات أن الاقتصاد المعرفي يتطلب التركيز على الاستثمار في العنصر البشري، وخاصة تمكين المرأة، باعتبارها جزءاً أساسياً من رأس المال البشري للدولة.

واستناداً إلى نظرية رأس المال البشري حيث تؤكد أن الاستثمار في التعليم والتدريب يسهم بشكل مباشر في تعزيز قدرات الأفراد على المشاركة الفاعلة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة. في هذا السياق، تلعب الجامعات السعودية دوراً محورياً في تطوير رأس المال البشري من خلال تقديم برامج أكاديمية وتدريبية تهدف إلى تنمية المهارات والمعرفة لدى الطالبات، مما يؤهلن للمساهمة بفعالية في الاقتصاد المعرفي. (باناعمة، ٢٠٢٢)

مع ذلك، تواجه الطالبات تحديات مثل ضعف المهارات اللغوية والخبرة العملية، والتي قد تعيق استفادتهن الكاملة من الفرص المتاحة. حيث تشير الدراسات إلى أن التغلب على هذه العوائق يتطلب تطوير استراتيجيات تعليمية تركز على تنمية المهارات العملية واللغوية، بالإضافة إلى توفير بيئة تعليمية داعمة تعزز من جاهزية الطالبات لسوق العمل. (آل عقران، ٢٠٢١)

وختامًا ، تُسهم المبادرات البحثية والدراسات الأكاديمية، مثل تلك المطبقة في جامعة الملك فيصل، في بناء قدرات المرأة السعودية وتأهيلها للمساهمة بفعالية في الاقتصاد المعرفي. هذه الجهود تؤكد الدور المحوري للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانة المملكة عالميًا كدولة رائدة في الابتكار والمعرفة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من التحولات الإيجابية التي شهدتها المملكة العربية السعودية في تمكين المرأة ضمن رؤية ٢٠٣٠، إلا أن مشاركة المرأة في الاقتصاد المعرفي لا تزال تواجه تحديات متعددة تحتاج إلى معالجة شاملة. فقد أشار تقرير البنك الدولي (٢٠٢٢) إلى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ١٧٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٣٧٪ في عام ٢٠٢٢. ومع ذلك، فإن هذا التحسن لا يعكس بشكل كامل اندماج المرأة في القطاعات المعرفية المهمة، مثل التقنية وريادة الأعمال، التي تُعد ركيزة أساسية لتحقيق الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة.

وفقًا لتقرير منظمة اليونسكو، لا تتجاوز نسبة النساء المشاركات في مجالات العلوم والهندسة ٢٠٪. يعكس ذلك فجوة واضحة بين الطموحات الوطنية التي تسعى إلى تعزيز دور المرأة في الاقتصاد المعرفي ومستوى تمثيلها في القطاعات التقنية والإبداعية. ويؤكد التقرير أهمية تعزيز دور المؤسسات التعليمية والتدريبية في تأهيل الكفاءات النسائية وإعدادهن لدخول سوق العمل المعرفي بشكل فعال.

في هذا السياق، تبرز جامعة الملك فيصل كواحدة من المؤسسات التعليمية الرائدة التي تسعى إلى إعداد الطالبات للاندماج في القطاعات التقنية والريادية. إلا أن الواقع يشير إلى وجود فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، خاصة في المجالات المعرفية المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الطالبات تحديات اجتماعية وثقافية تعيق توجههن نحو هذه القطاعات، مما يتطلب جهودًا مكثفة لسد هذه الفجوة وتعزيز الفرص المتاحة لهن.

وأظهرت دراسة الخليوي (٢٠٢٢) أن تمكين المرأة في المناصب القيادية الأكاديمية يواجه تحديات تشمل نقص البرامج التدريبية المتخصصة، وضعف الدعم المؤسسي، بالإضافة إلى معوقات اجتماعية وثقافية. وتشير الدراسة إلى أن معالجة هذه التحديات سيسهم في تعزيز دور المرأة كقائدة وصانعة قرار في القطاع الأكاديمي والاقتصادي.

إلى جانب ذلك، يعد تأهيل الطالبات لدخول سوق العمل القائم على المعرفة ضرورة ملحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا تقتصر هذه المهمة على توفير المعرفة التقنية فقط، بل تشمل أيضًا تعزيز المهارات القيادية، وتنمية روح الابتكار والإبداع. لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور جامعة الملك فيصل في تعزيز جاهزية طالباتها للاندماج في الاقتصاد المعرفي، مع تحليل أبرز التحديات التي تواجههن، وتقديم توصيات تدعم تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي تلعبه المرأة السعودية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد المعرفي، خاصة في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تمكين المرأة وإشراكها بفعالية في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، تتجلى أهمية الدراسة في النقاط التالية:

١. تساعد الدراسة في تقديم رؤية واضحة حول كيفية تعزيز برامج ومخرجات التعليم الجامعي بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل المعرفي، مع التركيز على دور جامعة الملك فيصل كمؤسسة تعليمية رائدة.
٢. تسلط الدراسة الضوء على التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه الطالبات السعوديات، مما يساهم في تقديم توصيات عملية يمكن أن تدعم عملية تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في القطاعات التقنية والإبداعية.
٣. تقدم الدراسة إطارًا علميًا يساهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بدور المرأة في الاقتصاد المعرفي، مما يفتح المجال لمزيد من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع الحيوي.
٤. من خلال دراسة واقع مشاركة المرأة السعودية في الاقتصاد المعرفي وتحديد التحديات التي تواجهها، تساعد الدراسة في وضع استراتيجيات تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزز مكانة المملكة كدولة رائدة عالميًا في مجال الاقتصاد القائم على المعرفة.

تساؤلات الدراسة :

١. ما دور جامعة الملك فيصل في إعداد طالباتها للمشاركة في الاقتصاد المعرفي من خلال البرامج الأكاديمية والتدريبية؟
٢. ما أبرز التحديات التي تواجه طالبات جامعة الملك فيصل للانخراط في القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية؟
٣. ما العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على توجه الطالبات نحو قطاعات الاقتصاد المعرفي؟

أهداف الدراسة :

١. التعرف على دور جامعة الملك فيصل في إعداد طالباتها للمشاركة في الاقتصاد المعرفي من خلال البرامج الأكاديمية والتدريبية
٢. تحديد التحديات التي تواجه طالبات جامعة الملك فيصل للانخراط في القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية

٣. تحديد العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على توجه الطالبات نحو قطاعات الاقتصاد المعرفي

الإطار النظري للدراسة

أولاً: الاقتصاد المعرفي Cognitive economy:

ظهر مصطلح الاقتصاد المعرفي وتم تداوله على مستوى العالم لأول مرة في حقبة الخمسينيات من القرن الماضي في ظل التطور المتنامي لبعض القطاعات الاقتصادية الناشئة والارتفاع التدريجي لمساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالقطاعات مثل الزراعة والصناعة، فيما عرف بمرحلة ما بعد الصناعة. يعرف اقتصاد المعرفة وفقاً للاقتصادي فيرنز ماركوب الذي يعد من رواد الاقتصاد المعرفي بكونه "الاقتصاد المبني على المعرفة الذي تفوق فيه أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى" وأوضح ماركوب أن اقتصاد المعرفة يتضمن خمس قطاعات مهمة تشمل: التعليم، البحث والتطوير، الاتصالات، تقنية المعلومات، خدمات المعلومات (حنيش، ٢٠٢٢، ٦٢)

وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد المعرفي أنه: نشر وإنتاج وتوظيف المعرفة بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي والمدني ويتكون الاقتصاد المعرفي من أربعة مكونات وهي كالتالي: (منصور، ٢٠٢١، ٤٣٤)

١. النظام الاقتصادي والمؤسسي

٢. التعليم والمهارات

٣. البنية التحتية للمعلومات والاتصالات

٤. نظام الابتكار

١- ظهور الاقتصاد المعرفي:

يعزى ظهور الاقتصاد المعرفي إلى عدة عوامل رئيسية أثرت على هيكلية الاقتصاد العالمي. أولاً، أدى التقدم التكنولوجي المتسارع، خاصة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، إلى تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى المعرفة بشكل غير مسبوق، مما جعلها المورد الأساسي للنمو الاقتصادي. وفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 1996)، أصبحت المعرفة المحرك الرئيسي للإنتاجية والتنافسية، مع انتقال الاقتصادات نحو الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار.

ثانياً، ساهمت العولمة في إزالة الحواجز بين الأسواق، مما دفع الشركات إلى تبني استراتيجيات تعتمد على الابتكار والبحث والتطوير لتعزيز تنافسيتها في السوق العالمية. (World Bank, 2007) هذه الاستراتيجيات

جعلت من رأس المال البشري - التعليم والتدريب وتطوير المهارات - عنصراً أساسياً لتحقيق النجاح في اقتصاد المعرفة.

ثالثاً، شهدت الاقتصادات تحولاً من التركيز على الصناعات الثقيلة إلى الصناعات القائمة على المعرفة، حيث أصبحت الخدمات مثل تكنولوجيا المعلومات والبحث العلمي والتطوير تلعب دوراً أكبر في الناتج المحلي الإجمالي. كما أشار دراكر (Drucker, 1993)، فإننا نعيش في مجتمع ما بعد الرأسمالية، حيث المعرفة هي المورد الأساسي، وليس رأس المال أو العمالة.

علاوة على ذلك، أشار كاستلز (Castells, 2000) إلى أن الثورة التكنولوجية الحالية أعادت تشكيل الاقتصاد العالمي، حيث تعتمد الشبكات الاقتصادية الحديثة على تدفق المعلومات والمعرفة. في هذا السياق، أصبح الابتكار والتطوير المستمر للمنتجات والخدمات ضرورة للبقاء في بيئة اقتصادية ديناميكية تتسم بالتنافسية العالية.

أخيراً، أشار فوراي (Foray, 2004) إلى أن الاقتصاد المعرفي يعتمد على إنتاج واستخدام ونشر المعرفة كمورد أساسي للنمو الاقتصادي. هذا التحول أتاح فرصاً جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على البحث والتطوير والابتكار كعناصر أساسية في استراتيجيات التنمية الوطنية.

٢- خصائص الاقتصاد المعرفي :

ذكر هاني وآخرون (٢٠٢١) أن الاقتصاد المعرفي يتسم بمجموعة من الخصائص والسمات تتمثل فيما يلي :

- أ- الفهم الأكثر عمقاً لدور المعرفة
 - ب- محفز أساسي للنمو الاقتصادي والاجتماعي
 - ت- الاقتصاد المعرفي يعمل من خلال اقتصاد عالمي مفتوح
 - ث- يساعد في توظيف العمالة الماهرة في استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة
- ومن جهة أخرى أشار عبد الحميد (٢٠٢٣) أن الاقتصاد المعرفي يتميز بمجموعة من الخصائص والسمات التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي ويمكن ذكرها كما يلي :
- علم الوفرة وذلك عكس الاقتصاد التقليدي الذي يعرف بأنه علم الندرة، وذلك أن مدخلات اقتصاد المعرفة تنمو عند الاستخدام على عكس ما هي عليه جميع المدخلات الاقتصادية الأخرى
 - يخضع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد الغلة أي أن زيادة المدخلات يؤدي الى تحقيق إنتاج المعرفة التراكمية وبتجاه متزايد
 - يتسم اقتصاد المعرفة بحالة من عدم اليقين والمخاطرة المرتفعة
 - رأس المال البشري هو العنصر الأساسي ، حيث إنه مسؤول عن إنتاج المعرفة التي أصبحت أهم سلعة في المجتمع

٣- مؤشرات الاقتصاد المعرفي :

للاقتصادي المعرفي مؤشرات تحدد أنه النمط السائد في الاقتصاد ، وتوضح درجة النجاح في استهدافه وهذه المؤشرات كالتالي (الربيعان ، ٢٠٢٣)

- أ- نسبة المكون المعرفي في أسعار السلع والخدمات والمنتجات
- ب- الميزان التجاري للدولة لتجارة المعرفة
- ت- مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية التحتية
- ث- عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية بما في ذلك العلامات التجارية
- ج- نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي
- ح- عدد المجمعات التقنية والبحث

ومن جهة أخرى أشار كلاً من كريمة ربيحي وحياء الحرثسي (٢٠١٨) أن من مؤشرات الاقتصاد المعرفي مؤشرات البحث والتطوير حيث تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما : النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال البحث والتطوير ، وهذه الأبحاث تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية ، كما أضاف مؤشر التعليم والتدريب وأن للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة وتسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات المكتسبة من خلال العملية الرسمية للتعليم (ربيحي وآخرون ، ٢٠١٨ ، ٩٦)

وفي ضوء ما سبق يُعد الاقتصاد المعرفي محوراً أساسياً لتحولات المجتمعات الحديثة، حيث يشكل قاعدة رئيسية لتحقيق التطوير والتنمية المستدامة من خلال الاستثمار في المعرفة والإبداع ، من هذا المنطلق، هدفت دراسة عبدالناصر الصغير (٢٠١٨) الى معرفة واقع وتطور الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية من خلال تطبيق بعض مؤشرات اقتصاد المعرفة على الاقتصاد ، كما توصلت نتائج الدراسة الى التأكيد على أهمية وتطور دور الاقتصاد المعرفي ، من خلال معرفة مفهوم الاقتصاد المعرفي وتطوره وطرق قياسه ودوره في التنمية الاقتصادية ، حيث أصبح يساهم بنسبة كبيرة في مساهمته الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات العالمية .

من جانب آخر هدفت دراسة (Mohamed Mostafa (2019 إلى استكشاف واقع الاقتصاد المعرفي في كليات التربية ودوره في تعزيز القدرات التنافسية لهذه الكليات. اعتمد الباحث المنهج المنظوري لتحقيق أهداف الدراسة، والتي خلصت إلى أن متطلبات الاقتصاد المعرفي التي تساهم في تعزيز التنافسية تشمل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديث المناهج والبرامج الخدمية والبحثية، بالإضافة إلى تمكين أعضاء هيئة التدريس من المشاركة في أنشطة التنقل المعلوماتي بين الجامعات، وتزويد الطلاب بالمهارات التكنولوجية المرتبطة بالأسواق العالمية. كما أوصت الدراسة بالمشاركة في اتحادات الجامعات العالمية الرائدة في مجالات

التكنولوجيا. واختتمت الدراسة بوضع تصور مقترح يتضمن الأهداف والأسس والآليات والضمانات اللازمة لتحقيق الاقتصاد المعرفي كوسيلة لتنمية القدرات التنافسية لكليات التربية. واستناداً لذلك هدفت دراسة فاطمة عطية (٢٠١٨) إلقاء الضوء على مفهوم ومؤشرات الاقتصاد المعرفي ورأس المال البشري واستعراض هذه المؤشرات في المملكة العربية السعودية وتحليل الوضع المعرفي في المملكة وتقييم دور الاقتصاد المعرفي على تحسين الأداء لرأس المال البشري وتوصل البحث إلى تدني مكانة المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بمؤشر الرقم القياسي لاقتصاد المعرفة يعود إلى انخفاض المستوى في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، كما توصل إلى أن مؤشر رأس المال البشري في المملكة تغير بشكل إيجابي وارتفع بشكل ملحوظ ولكن تطمح المملكة في رفع مرتبة المملكة في هذا المؤشر ليتناسب مع طموحاتها (عطية ، ٢٠١٨) وفي ضوء جميع ما سبق : تعكس الدراسات السابقة الأهمية البارزة للاقتصاد المعرفي كركيزة أساسية لتحقيق التحول في المجتمعات وتطوير الأداء الاقتصادي. فقد سلطت دراسة عبد الناصر الصغير (٢٠١٨) الضوء على تطور الاقتصاد المعرفي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تطبيق مؤشرات اقتصادية تعكس مساهمته المتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي. وفي السياق التعليمي، تناولت دراسة Mohamed Mostafa (2019) تأثير الاقتصاد المعرفي في تعزيز التنافسية الأكاديمية من خلال تحسين البنية التحتية التكنولوجية والمناهج وإكساب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس مهارات تكنولوجية حديثة. أما دراسة فاطمة عطية (٢٠١٨)، فركزت على تحليل مؤشرات الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية، مسلطة الضوء على التحسن الملحوظ في رأس المال البشري، مع التأكيد على أهمية رفع ترتيب المملكة في المؤشرات العالمية لتحقيق طموحاتها التنموية. تعكس هذه الدراسات أهمية الاقتصاد المعرفي كأداة فاعلة لتحسين الأداء الاقتصادي والتعليمي في مختلف السياقات.

ثانياً : التعليم الجامعي والتحول نحو الاقتصاد المعرفي

١- ملامح التعليم الجامعي الفعّال المتحول نحو الاقتصاد المعرفي

تتجسد في قدرته على إعداد الطلاب بمهارات استباقية تمكنهم من التكيف مع التغيرات المستقبلية، وتعزيز قدرتهم على التنبؤ والتحليل لمواجهة التحولات المفاجئة. يعتمد هذا التعليم على نهج تشاركي ديمقراطي يركز على المساواة والتعاون بين الطلاب من خلفيات متنوعة، مما يشجع قبول الاختلاف الثقافي والاجتماعي. كما يسعى إلى تطوير التفكير الناقد من خلال تمكين الطلاب من تحليل المعلومات بعقلانية ورفض التسليم بالمعرفة السائدة دون تمحيص، وهو ما يعزز قدرتهم على اختبار الفرضيات والوصول إلى استنتاجات مدروسة. إضافة إلى ذلك، يدعم التعليم الإبداعي والابتكاري مهارات الطلاب في إنتاج المعرفة بشكل ابتكاري وحل المشكلات بطرق غير تقليدية، مما يعزز من كفاءتهم في سوق العمل. التعليم المستمر الذاتي يعد عنصراً أساسياً في هذا النموذج، حيث يمكن الطلاب من التعلم مدى الحياة ومواكبة التطورات المستمرة. وأخيراً، يركز التعليم المنتج على تزويد الطلاب بالمهارات العلمية الأساسية اللازمة لتطبيق معارفهم بفعالية في سوق العمل، مما يساهم في تعزيز الإنتاجية وتلبية احتياجات الاقتصاد المعرفي. (عبد الله ، ٢٠١٣)

ومن الدراسات السابقة التي ناقشت التحول نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية دراسة عواطف الصقري & جميلة المطيري (٢٠٢١) والتي كانت بعنوان : متطلبات البحث العلمي اللازمة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية ، حيث هدفت الدراسة الى التعرف على متطلبات البحث العلمي اللازمة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية واعتمدت الدراسة على التصميم المسحي العرضي وطبقت الاستبانة على عينة قصدية من أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم ٣١١ عضواً ، وتوصلت الدراسة أن أهم متطلبات البحث العلمي اللازمة للتحول الى الاقتصاد المعرفي هي تقديم قيم معرفية مضافة عالية بما يكفي لتلبية اقتصاد المعرفة (الصقري ، المطيري ، ٢٠٢١)

وفي ذات السياق حيث إن المرأة تعتبر عاملاً هاماً في المؤسسات الجامعية أشارت دراسة كلاً من نهلة حامد & علوية عبدالقادر (٢٠٢٠) في دراستهن التي كانت بعنوان : اتجاهات اقتصاد المعرفة في بناء قدرات المرأة حيث تناولت هذه الدراسة الاقتصاد القائم على المعرفة وأثره الإيجابي على بناء قدرات المرأة مما توصلت النتائج الى أن الاقتصاد المعرفي يساعد المرأة على بناء قدراتها وذلك من خلال التعليم والتدريب ورفع الوعي مما يؤدي الى زيادة دخل المرأة وتخفيف معدلات الفقر

وفي سياق التعليم الجامعي، يبرز دور المؤسسات الأكاديمية في توفير بيئة تعليمية داعمة للمرأة تساهم في تعزيز قدراتها الفكرية والمهنية. التعليم الجامعي يُعد أحد الأعمدة الأساسية في الاقتصاد المعرفي، حيث يُمكن المرأة من الحصول على المهارات اللازمة للمنافسة في سوق العمل القائم على الابتكار والتكنولوجيا. علاوة على ذلك، يُمكن للجامعات أن تكون منصة لنقل المعرفة وتطبيقها، مما يساهم في رفع الوعي الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وبالتالي تعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة.

وتؤكد هذه النتائج أهمية دعم المرأة من خلال التعليم العالي والتدريب المستمر، كوسيلة لتمكينها اقتصادياً واجتماعياً، وتحقيق التوازن في التنمية الشاملة للمجتمعات.

وهذا يؤكد ما آلت اليه نتائج دراسة محمد عبدالله (٢٠١٩) بعنوان : دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة ان التعليم الجامعي يساهم في بناء اقتصاد المعرفة من خلال اشتراك مختلف عناصر المنظومة الجامعية في دعم الجامعات للقيام بدورها الجديد وليد عصر المعرفة ، والذي يساهم بدوره في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة وتتوقف درجة نجاح التعليم الجامعي في القيام بهذا الدور ، كما أشار في دراسته انه تسعى العديد من الجامعات وخاصة الجامعات التي تحتل مراتب متقدمة ضمن التصنيفات العالمية للجامعات الى تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة (عبدالله ، ٢٠١٩ ، ١٨٥).

ومن جهة أخرى هدفت دراسة صالح الاغا(٢٠١٧) الى التعرف على واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وعلاقته بجودة التعليم العالي حيث أشارت نتائج الدراسة أن التحول نحو الاقتصاد المعرفي جاءت بدرجات متوسطة بنسبة ٦٣,٢٠٪ (الاغا، ٢٠١٧)

٢-التحديات التي تواجه التعليم نحو الاقتصاد المعرفي

يُعدُّ اقتصاد المعرفة أساسًا للنمو الاقتصادي وتحقيق التنافسية في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويرى العديد من الباحثين والعلماء أن اقتصاد المعرفة يعتمد على ركائز أساسية تشمل التكنولوجيا الحديثة، ووسائل الاتصال، ورأس المال البشري المؤهل. ومع ذلك، يواجه التعليم الجامعي بجميع أنظمتها وعملياته العديد من التحديات التي تعوق قدرته على مواكبة متطلبات اقتصاد المعرفة وتمنعه من احتلال موقع ريادي في السباق التنافسي الإقليمي والعالمي. يمكن تلخيص هذه التحديات على النحو التالي: (رجب ، ٢٠٢٠)

- **تحديات المدخلات وضعف المخرجات:** يعاني التعليم الجامعي من ضعف في جودة المدخلات التعليمية وانخفاض مستوى المخرجات التي لا تلبى احتياجات سوق العمل المعاصر.
- **التحديات المتعلقة بالطالب الجامعي:** تشمل هذه التحديات عوامل ذاتية، مثل فقدان الثقة بالنفس والقلق، بالإضافة إلى صعوبات أكاديمية مثل ضعف استيعاب المناهج الدراسية وعدم القدرة على تطبيق المعرفة المكتسبة.
- **تحديات المناهج الدراسية:** تعاني المناهج الدراسية من الاعتماد المفرط على الكتب التقليدية، مما يحد من تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلاب ويقلل من قدرتهم على الابتكار.
- **تحديات مرتبطة بالأستاذ الجامعي:** يشمل ذلك نقص التدريب والتأهيل اللازمين لمواكبة التحولات التقنية والتربوية التي تتطلبها اقتصاد المعرفة.
- **تحديات مخرجات التعليم الجامعي:** تتجلى في عدم ملاءمة المخرجات لسوق العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين وضعف قدرتهم على الإسهام في الاقتصاد القائم على المعرفة.

إن معالجة هذه التحديات تتطلب رؤية استراتيجية شاملة لتطوير التعليم الجامعي، تشمل تحسين جودة المدخلات، تطوير المناهج الدراسية، وتأهيل الكوادر التعليمية، مع التركيز على الابتكار والإبداع لتمكين التعليم الجامعي من مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية.

ثالثاً: نظرية رأس المال البشري والاقتصاد المعرفي:

نظرية رأس المال البشري تُشير إلى أن التعليم والتدريب يُعززان المهارات والمعرفة لدى الأفراد، مما يزيد من إنتاجيتهم وقيمتهم الاقتصادية. تُعتبر هذه النظرية امتدادًا لأفكار الاقتصادي آدم سميث حول الفروق في الأجور بناءً على مزايا أو عيوب صور التشغيل المختلفة. في الستينيات، واجه علماء الاقتصاد تحديًا في تفسير النمو الاقتصادي للولايات المتحدة باستخدام العوامل التقليدية للإنتاج، مما أدى إلى تطوير مفهوم رأس المال البشري كعامل أساسي في هذا النمو. تُبرز النظرية أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب لتنمية المهارات والمعرفة، وبالتالي زيادة الإنتاجية والمكاسب. مع ذلك، تعرضت النظرية لانتقادات، منها تجاهلها لدور الخبرة العملية والتعلم غير الرسمي في تطوير المهارات. (سعد ، ٢٠٢١)

وتفسر هذه النظرية موضوع الدراسة الحالية حيث تُركز النظرية على أهمية التعليم والتدريب في تعزيز المهارات والمعرفة، مما يزيد من قدرة الأفراد على الإسهام في التنمية الاقتصادية. في سياق الدراسة، تعمل الجامعة على تطوير رأس المال البشري من خلال تقديم برامج أكاديمية وتدريبية تركز على التفكير الإبداعي والابتكار، وتعزيز المهارات التقنية اللازمة للقطاعات القائمة على المعرفة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الجامعة إلى تعزيز التوجه نحو القطاعات المعرفية من خلال تنظيم فعاليات ودورات تدريبية تستضيف خبراء ونماذج نسائية ناجحة، مما يلهم الطالبات ويعزز طموحاتهن المهنية. كما توفر الجامعة فرصًا بحثية وشراكات مع جهات خارجية لربط الطالبات بسوق العمل، مما يساهم في تقليص الفجوة بين التعليم النظري والتطبيق العملي، ويؤكد أهمية الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق التحول نحو الاقتصاد المعرفي.

الإجراءات المنهجية للدراسة :

١- نوع الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة الى الدراسات الوصفية التحليلية، لكونها أكثر أنواع الدراسات العلمية ملائمة لموضوع الدراسة، وتعرف الدراسات الوصفية التحليلية أنها : هي نوع من البحوث العلمية التي تهدف إلى وصف الظواهر بدقة وجمع معلومات كافية عنها، ثم تحليل هذه المعلومات لفهم العلاقات والاتجاهات المتعلقة بالظاهرة المدروسة. يعتمد هذا النوع من الدراسات على جمع البيانات باستخدام أدوات مثل الاستبيانات والمقابلات والملاحظات، ثم تحليلها لاستخلاص استنتاجات موضوعية تتماشى مع المعطيات الفعلية للظاهرة (درويش ، ٢٠١٨).

٢-منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة Sample social survey وذلك لملاءمته لطبيعة موضوع الدراسة مع إمكانية بلوغ الأهداف المرجوة من هذه الدراسة. ، وإمكانية الحصول على نتائج يمكن تعميمها على جميع وحدات مجتمع الدراسة مع اكتفاء الباحثة بتناول عدد محدود من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد والإمكانات المتوفرة لديه. (الزباري، ٢٠١١: ٦٨)

٣-مجتمع الدراسة :

طالبات جامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية . وقد طبقت الدراسة الميدانية في الفترة من شهر نوفمبر ٢٠٢٢ - حتى شهر يناير ٢٠٢٣ م

٤-عينة الدراسة :

اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية ؛ وذلك نظرًا لتنوع مجتمع الدراسة من حيث العمر، السنة الدراسية، وطبقت على ١٥٠ طالبة من أصل ٢٧,٤٧٧ وفقًا لآخر الإحصائيات المتاحة للعام الجامعي ١٤٤٥/١٤٤٦هـ ،

وفقاً للقواعد الإحصائية، يمكن لحجم عينة أصغر (مثل ١٥٠ طالبة) أن يحقق تمثيلاً كافياً إذا كان العينة مختارة بشكل عشوائي ومتنوعة، مع الأخذ في الاعتبار خصائص المجتمع وتوزيعاته.

٥- خصائص مجتمع الدراسة:

جدول رقم (١) خصائص مجتمع الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	البيان
العمر:		
		أقل من ٢٠ سنة
٣٧,٣٣	٥٦	
		٢١ : ٢٢ سنة
٣٦,٠٠	٥٤	
		٢٣ : ٢٤ سنة
١٤,٦٧	٢٢	
		أكبر من ٢٤ سنة
١٢,٠٠	١٨	
السنة الدراسية:		
		الأولى
١٨,٠٠	٢٧	
		الثانية
٣٢,٠٠	٤٨	
		الثالثة
٢١,٣٣	٣٢	
		الرابعة
28.67	43	
الاستخدام اليومي للإنترنت:		
		أقل من ساعتين
٥,٣٣	٨	
		٢ : ٤ ساعات
٣٠,٠٠	٤٥	
		٥ : ٧ ساعات
٤٨,٠٠	٧٢	
		أكثر من ٧ ساعات
١٦,٦٧	٢٥	
الدورات التدريبية في المجال التكنولوجي:		
		لا يوجد
٦,٦٧	١٠	
		دورة واحدة - دورتان
٨١,٣٣	١٢٢	
		ثلاث دورات فأكثر
١٢,٠٠	١٨	

تشير نتائج الجدول رقم (٣) إلى أن غالبية عينة الدراسة من الطالبات تتراوح أعمارهن بين ١٨-٢٠ سنة (٣٧,٣٣٪)، مما يعكس الطابع الشبابي للعينة والتركيز على الطالبات في بداية مشوارهن الجامعي. كما تبين أن النسبة الأكبر من الطالبات في السنة الثانية (٣٢,٠٠٪)، وهو ما يمكن تفسيره بوجود إدراك متزايد لأهمية الاقتصاد المعرفي والتكنولوجيا في هذه المرحلة الدراسية.

فيما يتعلق بالاستخدام اليومي للإنترنت، فإن ٤٨,٠٠٪ من الطالبات يستخدمن الإنترنت من ٥-٧ ساعات يومياً، مما يشير إلى اعتماد كبير على الإنترنت كمصدر للتعليم والتواصل، ويعكس أهمية توظيف التكنولوجيا في التعليم. وأخيراً، تظهر النتائج أن غالبية الطالبات حصلن على دورة واحدة إلى دورتين في المجال التكنولوجي (٨١,٣٣٪)، مما يشير إلى وجود وعي بأهمية تطوير المهارات التكنولوجية، ولكنه يعكس أيضاً حاجة لزيادة فرص التدريب لتعزيز هذه المهارات.

٦-أداة الدراسة :

اعتمدت الباحثة على الاستبانة الإلكترونية كأداة للدراسة ، وتعد الاستبانة الإلكترونية أداة لجمع البيانات عبر الإنترنت، حيث يقوم الباحث بتصميم استمارة رقمية تحتوي على مجموعة من الأسئلة المرتبطة بموضوع الدراسة، ثم يوزعها على المشاركين المستهدفين عبر وسائل إلكترونية مثل البريد الإلكتروني أو منصات التواصل الاجتماعي. تتميز هذه الطريقة بالوصول إلى عينة واسعة في وقت قصير، وتوفير التكاليف المرتبطة بالطباعة والتوزيع التقليدي، بالإضافة إلى سهولة تحليل البيانات باستخدام البرمجيات الإحصائية. مع ذلك، قد تواجه تحديات مثل انخفاض معدلات الاستجابة أو عدم دقة المعلومات المقدمة. (Smith,2020) وتكونت الأداة في هذه الدراسة من ٤ محاور كالتالي :

أ-المحور الأول :تضمن البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة

ب-المحور الثاني : تضمن عبارات حول دور جامعة الملك فيصل في إعداد طالباتها للمشاركة في الاقتصاد المعرفي من خلال البرامج الأكاديمية والتدريبية وتكون المحور من (١٠) عبارات

ج-المحور الثالث : تضمن عبارات حول التحديات التي تواجه طالبات جامعة الملك فيصل للانخراط في القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية وتكون المحور من (١١) عبارته.

د-المحور الرابع : تضمن عبارات حول العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على توجه الطالبات نحو قطاعات الاقتصاد المعرفي (٩) عبارات

٧-صدق أداة الدراسة :

أ-الصدق الداخلي:

للتأكد من الصدق الداخلي لمحاور الاستبانة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون والعلاقة بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للأداة:

جدول رقم(٢) يوضح ارتباط محاور الاستبانة بالدرجة الكلية للأداة. (ن=١٥٠)

م	البعد	R
١-	دور جامعة الملك فيصل في إعداد طالباتها للمشاركة في الاقتصاد المعرفي من خلال البرامج الأكاديمية والتدريبية	**٠,٤٩١
٢-	أبرز التحديات التي تواجه طالبات جامعة الملك فيصل للانخراط في القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية	**٠,٥٦٤
٣-	العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على توجه الطالبات نحو قطاعات الاقتصاد المعرفي	**٠,٨١٤

** دال عند (٠,٠١) * دال عند (٠,٠٥)

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط لجميع المحاور ترتبط بالدرجة الكلية للأداة عند مستوى دلالة (٠,٠١)، وهذا يؤكد أن محاور الأداة تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

ب-الثبات:

تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا للتأكد من الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة، حيث تم استخراج معامل الثبات على مستوى محاور الأداة بالكامل وعلى مستوى الأداة ككل، والجدول التالي يبين قيم معامل الثبات لأداة الدراسة ومتغيراتها:

جدول رقم (٣) يوضح ثبات أبعاد الأداة والأداة ككل الفاكرونباخ

م	البعد	الثبات	الصدق الذاتي
١-	دور جامعة الملك فيصل في إعداد طالباتها للمشاركة في الاقتصاد المعرفي من خلال البرامج الأكاديمية والتدريبية	٠,٩٢٨	٠,٩٦٣
٢-	أبرز التحديات التي تواجه طالبات جامعة الملك فيصل للانخراط في القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية	٠,٨٦٤	٠,٩٣٠
٣-	العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على توجه الطالبات نحو قطاعات الاقتصاد المعرفي	٠,٧٤٣	٠,٨٦٤
الاستبيان ككل		٠,٨٢٠	٠,٩٠٥

يوضح الجدول السابق أن معامل الثبات بالنسبة لمحاور الاستبيان والمجموع الكلي مرتفعة. وبناء على هذه النتيجة فإن مستوى الثبات لمحتوى الأداة يعد ملائماً، كذلك بحساب الصدق الذاتي للأداة من خلال الجذر التربيعي لدرجة ثبات الأداة فإن الصدق الذاتي للأداة على درجة عالية كما موضح:

$$\text{.. الصدق الذاتي} = \text{الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاستبيان وهو} = ٠,٨٢٠$$

$$\text{.. الصدق الذاتي} = ٠,٨٢٠ = ٠,٩٠٥ \text{ وهذا يوضح أن الاستبيان على درجة عالية من الصدق الذاتي.}$$

نتائج تساؤلات الدراسة :

التساؤل الأول : ما دور جامعة الملك فيصل في إعداد طالباتها للمشاركة في الاقتصاد المعرفي من خلال البرامج الأكاديمية والتدريبية؟

جدول رقم (٤) دور جامعة الملك فيصل في إعداد طالباتها للمشاركة في الاقتصاد المعرفي من خلال البرامج الأكاديمية والتدريبية. (ن=١٥٠)

م	العبارة	التكرار والنسبة المئوية	الاستجابة					المرجحة الأوزان	المتوسط الحسابي	القوة النسبية	انحراف معياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
١	توفر الجامعة برامج أكاديمية تساعد في تأهيلي لسوق العمل المعرفي.	ك	3	77	47	12	11	٤٩٩	٣,٣٣	٦٦,٦٠	٠,٩٣	١٠
		%	2.00	51.33	31.33	8.00	7.33					
٢	تقدم الجامعة برامج تدريبية متخصصة في مجالات الاقتصاد المعرفي.	ك	4	74	55	11	6	٥٠٩	٣,٣٩	٦٧,٨٠	٠,٨٢	٧
		%	2.67	49.33	36.67	7.33	4.00					
٣	تعزز المناهج الدراسية في الجامعة مهاراتي في التفكير الإبداعي والابتكار	ك	25	82	35	6	2	٥٧٢	٣,٨١	٧٦,٦٠	٠,٨٠	٢
		%	16.67	54.67	23.33	4.00	1.33					
٤	توفر الجامعة فرصًا بحثية ومشاريع علمية مرتبطة بالاقتصاد المعرفي	ك	6	71	67	4	2	٥٢٥	٣,٥٠	٧٠,٠٠	٠,٦٨	٥
		%	4.00	47.33	44.67	2.67	1.33					
٥	تشجع الجامعة الطالبات على المشاركة في المؤتمرات والمسابقات العلمية .	ك	31	85	27	5	2	588	3.92	78.40	0.80	1
		%	20.67	56.67	18.00	3.33	1.33					
٦	يسهم أعضاء هيئة التدريس في توجيهي نحو القطاعات التقنية وزيادة الأعمال.	ك	9	95	26	18	2	541	3.61	72.20	0.82	3
		%	6.00	63.33	17.33	12.00	1.33					
٧	تشجع الجامعة ريادة الأعمال من خلال حاضنات الأعمال وبرامج الابتكار.	ك	20	69	44	10	7	535	3.57	71.40	0.96	4
		%	13.33	46.00	29.33	6.67	4.67					
٨	توفر الجامعة شراكات مع جهات خارجية لتأهيل الطالبات لسوق العمل المعرفي.	ك	6	76	49	10	9	510	3.40	68.00	0.90	6
		%	4.00	50.67	32.67	6.67	6.00					
٩	تساعدني الجامعة على اكتساب المهارات التقنية الحديثة اللازمة للاقتصاد المعرفي.	ك	6	77	43	17	7	508	3.39	67.80	0.91	٧ مكرر
		%	4.00	51.33	28.67	11.33	4.67					
١٠	توفر الجامعة منصات إلكترونية حديثة تدعم تعليمي في الاقتصاد المعرفي.	ك	9	67	53	12	9	505	3.37	67.40	0.93	9
		%	6.00	44.67	35.33	8.00	6.00					
-	المجموع		١١٩	٧٧٣	٤٤٦	١٠٥	٥٧	٥٢٩٢	٣٥٢٩			
-	المتوسط		٣,٥٣									
-	انحراف معياري		٠,٨٨									
-	قوة نسبية		٧٠,٦٠									
-	اتجاه العينة		موافق									

باستقراء بيانات الجدول رقم (٤) والذي يوضح استجابات عينة الدراسة حول دور جامعة الملك فيصل في إعداد طالباتها للمشاركة في الاقتصاد المعرفي من خلال البرامج الأكاديمية والتدريبية، جاءت القوة النسبية للبعد تساوي (٧٠,٦٠) بمتوسط حسابي يساوي (٣,٥٣)، وهي بذلك مرتفعة، وجاءت بانحراف معياري (٠,٨٨)، حيث أشارت النتائج إلى ترتيب تلك العبارات وفقاً لنسبة تكرارها والموضحة كما يلي:

١- جاءت العبارة رقم (٥) والتي مفادها تشجع الجامعة الطالبات على المشاركة في المؤتمرات والمسابقات العلمية، في الترتيب الأول بوزن مرجح ٧٨,٤٠ ومتوسط مرجح ٣,٩٢ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٢- جاءت العبارة رقم (٣) والتي مفادها تعزز المناهج الدراسية في الجامعة مهاراتي في التفكير الإبداعي والابتكار، في الترتيب الثاني بوزن مرجح ٧٦,٢٠ ومتوسط مرجح ٣,٨١ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٣- جاءت العبارة رقم (٦) والتي مفادها يسهم أعضاء هيئة التدريس في توجيهي نحو القطاعات التقنية وزيادة الأعمال، في الترتيب الثالث بوزن مرجح ٧٢,٢٠ ومتوسط مرجح ٣,٦١ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٤- جاءت العبارة رقم (٧) والتي مفادها تُشجّع الجامعة زيادة الأعمال من خلال حاضنات الأعمال وبرامج الابتكار، في الترتيب الرابع بوزن مرجح ٧١,٤٠ ومتوسط مرجح ٣,٥٧ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٥- جاءت العبارة رقم (٤) والتي مفادها توفر الجامعة فرصاً بحثية ومشاريع علمية مرتبطة بالاقتصاد المعرفي، في الترتيب الخامس بوزن مرجح ٧٠,٠٠ ومتوسط مرجح ٣,٥٠ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٦- جاءت العبارة رقم (٤) والتي مفادها توفر الجامعة شراكات مع جهات خارجية لتأهيل الطالبات لسوق العمل المعرفي، في الترتيب السادس بوزن مرجح ٦٨,٠٠ ومتوسط مرجح ٣,٤٠ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٧- جاءت العبارتان رقم (٢)، (٩) والذي مفادهما تقدم الجامعة برامج تدريبية متخصصة في مجالات الاقتصاد المعرفي، تساعدني الجامعة على اكتساب المهارات التقنية الحديثة اللازمة للاقتصاد المعرفي، في الترتيب السابع بوزن مرجح ٦٧,٨٠ ومتوسط مرجح ٣,٣٩ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٨- جاءت العبارة رقم (١٠) والتي مفادها توفر الجامعة منصات إلكترونية حديثة تدعم تعليمي في الاقتصاد المعرفي، في الترتيب التاسع بوزن مرجح ٦٧,٤٠ ومتوسط مرجح ٣,٣٧ وذلك وفقا لإجمالي استجابات المبحوثات.

٩- جاءت العبارة رقم (١) والتي مفادها توفر الجامعة برامج أكاديمية تساعد في تأهيلي لسوق العمل المعرفي، في الترتيب الأخير بوزن مرجح ٦٦,٦٠ ومتوسط مرجح ٣,٣٣ وذلك وفقا لإجمالي استجابات المبحوثات.

أ- كما توضح بيانات الجدول رقم (٤) فإن أهم أدوار جامعة الملك فيصل في إعداد طالباتها للمشاركة في الاقتصاد المعرفي من خلال البرامج الأكاديمية والتدريبية تظهر في تشجيع الجامعة الطالبات على المشاركة في المؤتمرات والمسابقات العلمية، تعزيز المناهج الدراسية في الجامعة لمهارات الطالبات في التفكير الإبداعي والابتكار، إسهام أعضاء هيئة التدريس في توجيه الطالبات نحو القطاعات التقنية وزيادة الأعمال، تُشجّع الجامعة زيادة الأعمال من خلال حاضنات الأعمال وبرامج الابتكار، توفر الجامعة فرصًا بحثية ومشاريع علمية مرتبطة بالاقتصاد المعرفي، توفر الجامعة شراكات مع جهات خارجية لتأهيل الطالبات لسوق العمل المعرفي.

وفي ضوء ما سبق .. أظهرت نتائج الدراسة أن جامعة الملك فيصل تلعب دورًا بارزًا في إعداد طالباتها للمشاركة في الاقتصاد المعرفي من خلال البرامج الأكاديمية والتدريبية. حيث تبين أن الجامعة تشجع الطالبات على المشاركة في المؤتمرات والمسابقات العلمية، وتعزز المناهج الدراسية التفكير الإبداعي والابتكار، إضافة إلى دور أعضاء هيئة التدريس في توجيه الطالبات نحو القطاعات التقنية وزيادة الأعمال. كما توفر الجامعة حاضنات أعمال وبرامج ابتكار، وشراكات مع جهات خارجية لتأهيل الطالبات لسوق العمل.

كما أن نتائج الدراسة تدعم بشكل واضح نظرية رأس المال البشري التي تؤكد على أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب كوسيلة لتعزيز قدرات الأفراد وتهيئتهم للاندماج في الاقتصاد المعرفي. القوة النسبية العالية (٧٠,٦٠) والمتوسط الحسابي المرتفع (٣,٥٣) للبيانات المتعلقة بدور الجامعة تعكس استثمارًا فعالًا في رأس المال البشري للطالبات من خلال برامج أكاديمية وتدريبية متنوعة. تشجيع الطالبات على المشاركة في المؤتمرات والمسابقات العلمية، وتعزيز مهارات التفكير الإبداعي والابتكار عبر المناهج الدراسية، وكذلك توجيههن نحو القطاعات التقنية وزيادة الأعمال، كلها أمثلة على كيفية تحويل رأس المال البشري إلى مساهمات ملموسة في الاقتصاد المعرفي.

هذه النتائج تتماشى مع دراسات مثل دراسة الصقري والمطيري (٢٠٢١) التي أكدت على دور التعليم الجامعي في دعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي، ودراسة نهلة حامد وعلوية عبد القادر (٢٠٢٠) التي أشارت إلى أن التعليم العالي يعزز من قدرات المرأة من خلال برامج تدريبية متقدمة. كما تتفق مع دراسة محمد عبد الله (٢٠١٩) التي

أبرزت أهمية التعليم الجامعي في تأهيل الكوادر للمساهمة في الاقتصاد المعرفي. بناءً عليه، يمكن اعتبار جامعة الملك فيصل نموذجاً فعالاً لتطبيق نظرية رأس المال البشري في التعليم العالي.
التساؤل الثاني : ما التحديات التي تواجه طالبات جامعة الملك فيصل للانخراط في القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية ؟

جدول رقم (٥) أبرز التحديات التي تواجه طالبات جامعة الملك فيصل للانخراط في القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية. (ن=١٥٠)

م	العبارة	التكرار والنسبة المئوية	الاستجابة					مجموع الأوزان المرجحة	المتوسط الحسابي	القوة النسبية	انحراف معياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
١	أواجه صعوبة في العثور على فرص تدريبية مرتبطة بالاقتصاد المعرفي .	ك	11	51	57	28	3	٥٠٥	3.26	65.20	0.91	6
		%	7.33	34.00	38.00	18.67	2.00					
٢	لا تتوفر موارد مالية أو دعم كافٍ لتأهيلي في المجالات التقنية والمعرفية.	ك	11	54	56	29	0	٥٠١	3.31	66.20	0.87	4
		%	7.33	36.00	37.33	19.33	0.00					
٣	أجد صعوبة في الوصول إلى مصادر معرفية حديثة (مثل الأبحاث العلمية والكتب الرقمية).	ك	5	46	43	56	0	٣٦٦	3.00	60.00	0.90	9
		%	3.33	30.67	28.67	37.33	0.00					
٤	هناك نقص في التوعية بأهمية القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية.	ك	16	45	61	25	3	٦٣٦	3.31	66.20	0.94	4مكرر
		%	10.67	30.00	40.67	16.67	2.00					
٥	تشكل اللغة الإنجليزية عائقاً في تأهيلي للعمل بالاقتصاد المعرفي .	ك	33	56	46	12	3	٩٩٠	3.69	73.80	0.97	1
		%	22.00	37.33	30.67	8.00	2.00					
٦	قلة الخبرة العملية تحد من قدرتي على دخول سوق العمل المعرفي.	ك	30	46	58	16	0	٩٥٦	3.60	72.00	0.92	2
		%	20.00	30.67	38.67	10.67	0.00					
٧	أواجه صعوبات في استخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات.	ك	5	23	54	53	15	٤٠٨	2.67	53.40	0.96	11
		%	3.33	15.33	36.00	35.33	10.00					
٨	لا أجد توجيهاً كافياً من الجامعة أو المجتمع نحو الاقتصاد المعرفي.	ك	13	51	53	28	5	٥٤٥	3.26	65.20	0.97	6مكرر
		%	8.67	34.00	35.33	18.67	3.33					
٩	أرى أن التوظيف بعد التخرج في القطاعات المعرفية غير مضمون .	ك	16	43	71	20	0	٦٥٣	3.37	67.40	0.84	3
		%	10.67	28.67	47.33	13.33	0.00					
١٠	لا أجد تشجيعاً كافياً من الأسرة والمجتمع للانخراط في الاقتصاد المعرفي.	ك	9	24	50	61	6	٥٠٣	2.79	55.80	0.96	10
		%	6.00	16.00	33.33	40.67	4.00					
١١	هناك تحديات ثقافية تقلل من فرص دخولي إلى القطاعات التقنية وريادة الأعمال .	ك	6	38	75	31	0	٤٣٧	3.13	62.60	0.78	8
		%	4.00	25.33	50.00	20.67	0.00					
	المجموع		155	477	624	359	35	٦٥٠٠	35.39			
	المتوسط		٣,٢٢									
	انحراف معياري		٠,٩٦									
	قوة نسبية		٦٤,٦٠									
	اتجاه العينة		محايد									

باستقراء بيانات الجدول رقم (٥) والذي يوضح أبرز التحديات التي تواجه طالبات جامعة الملك فيصل للانخراط في القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية، جاءت القوة النسبية للبعد تساوي (٦٤,٦٠) بمتوسط حسابي يساوي (٣,٢٢)، وهي بذلك متوسطة، وجاءت بانحراف معياري (٠,٩٦)، حيث أشارت النتائج إلى ترتيب تلك العبارات وفقاً لنسبة تكرارها والموضحة كما يلي:

١- جاءت العبارة رقم (٥) والتي مفادها تشكل اللغة الإنجليزية عائقاً في تأهيلي للعمل بالاقتصاد المعرفي، في الترتيب الأول بوزن مرجح ٧٣,٨٠ ومتوسط مرجح ٣,٦٩ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٢- جاءت العبارة رقم (٦) والتي مفادها قلة الخبرة العملية تحد من قدرتي على دخول سوق العمل المعرفي، في الترتيب الثاني بوزن مرجح ٧٢,٠٠ ومتوسط مرجح ٣,٦٠ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٣- جاءت العبارة رقم (٩) والتي مفادها أرى أن التوظيف بعد التخرج في القطاعات المعرفية غير مضمون، في الترتيب الثالث بوزن مرجح ٦٧,٤٠ ومتوسط مرجح ٣,٣٧ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٤- جاءت العبارتان رقم (٢)، (٤) والتي مفادهما لا تتوافر موارد مالية أو دعم كافٍ لتأهيلي في المجالات التقنية والمعرفية، هناك نقص في التوعية بأهمية القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية، في الترتيب الرابع بوزن مرجح ٦٦,٢٠ ومتوسط مرجح ٣,٣١ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٥- جاءت العبارتان رقم (١)، (٨) والتي مفادهما أواجه صعوبة في العثور على فرص تدريبية مرتبطة بالاقتصاد المعرفي، لا أجد توجيهاً كافياً من الجامعة أو المجتمع نحو الاقتصاد المعرفي، في الترتيب السادس بوزن مرجح ٦٥,٢٠ ومتوسط مرجح ٣,٢٦ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٦- جاءت العبارة رقم (١١) والتي مفادها هناك تحديات ثقافية تقلل من فرص دخولي إلى القطاعات التقنية وريادة الأعمال، في الترتيب الثامن بوزن مرجح ٦٢,٦٠ ومتوسط مرجح ٣,١٣ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٧- جاءت العبارة رقم (٣) والتي مفادها أجد صعوبة في الوصول إلى مصادر معرفية حديثة (مثل الأبحاث العلمية والكتب الرقمية)، في الترتيب التاسع بوزن مرجح ٦٠,٠٠ ومتوسط مرجح ٣,٠٠ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٨- جاءت العبارة رقم (١٠) والتي مفادها توفر لا أجد تشجيعاً كافياً من الأسرة والمجتمع للانخراط في الاقتصاد المعرفي، في الترتيب العاشر بوزن مرجح ٥٥,٨٠ ومتوسط مرجح ٢,٧٩ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٩- جاءت العبارة رقم (٧) والتي مفادها أواجه صعوبات في استخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات، في الترتيب الأخير بوزن مرجح ٥٣,٤٠ ومتوسط مرجح ٢,٦٧ وذلك وفقا لإجمالي استجابات المبحوثات.

أ- كما تظهر نتائج الجدول رقم (٥) اتفاق الاستجابات أن أبرز التحديات التي تواجه طالبات جامعة الملك فيصل للانخراط في القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية تكمن في أن اللغة الإنجليزية تشكل عائقاً في تأهيل الطالبات للعمل بالاقتصاد المعرفي، قلة الخبرة العملية للطالبات تحد من قدرتهن على دخول سوق العمل المعرفي، الطالبات يرين أن التوظيف بعد التخرج في القطاعات المعرفية غير مضمون، لا تتوافر للطالبات موارد مالية أو دعم كافٍ لتأهيلهن في المجالات التقنية والمعرفية، هناك نقص في التوعية بأهمية القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية، الطالبات يواجهن صعوبة في العثور على فرص تدريبية مرتبطة بالاقتصاد المعرفي، الطالبات لا يجدن توجيهاً كافياً من الجامعة أو المجتمع نحو الاقتصاد المعرفي.

واستناداً على النتائج يمكن القول: أظهرت نتائج الدراسة أن أبرز التحديات التي تواجه طالبات جامعة الملك فيصل للانخراط في القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية تتمثل في اللغة الإنجليزية كعائق رئيسي، قلة الخبرة العملية، وعدم ضمان التوظيف بعد التخرج. كما أشارت النتائج إلى نقص التوعية بأهمية القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية وضعف الموارد المالية والدعم الفني للطالبات. هذه النتائج تتوافق مع ما أشارت إليه دراسة ربيعي والحرتسي (2018) ، التي أكدت أهمية مؤشرات البحث والتطوير والموارد البشرية في دعم الاقتصاد المعرفي، مما يعزز ضرورة الاستثمار في التعليم والتدريب لرفع كفاءة رأس المال البشري. كما أوضحت دراسة عبد الناصر الصغير (2018) أن تطور الاقتصاد المعرفي يعتمد على تمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز المهارات التقنية والبحثية، وهو ما يبرز أهمية توفير فرص تدريبية للطالبات لسد الفجوة بين التعليم وسوق العمل. من جهة أخرى، تناولت دراسة Mohamed Mostafa (2019) تأثير البنية التحتية التكنولوجية والمناهج المحدثة في تعزيز القدرات التنافسية، ما يتماشى مع نتائج الدراسة الحالية التي تشير إلى صعوبة الوصول إلى مصادر معرفية حديثة كالتقنيات والمراجع الرقمية.

إضافة لذلك، أكدت دراسة فاطمة عطية (2018) تدني ترتيب المملكة في مؤشر اقتصاد المعرفة بسبب انخفاض مستوى المؤشرات الفرعية مثل التعليم والتدريب، مما يبرز الحاجة إلى تطوير برامج تعليمية فعالة تلي طموحات الاقتصاد المعرفي. وأخيراً، أشارت دراسة رجب (2020) إلى أن تحديات التعليم الجامعي تشمل ضعف المدخلات والمخرجات التعليمية، وهو ما انعكس في التحديات التي تواجه طالبات جامعة الملك فيصل، مثل نقص التوجيه والدعم المجتمعي للتوجه نحو القطاعات المعرفية.

بالتالي، تعكس هذه النتائج أهمية تجاوز العقبات من خلال توفير دعم شامل للطالبات، بما يشمل تعزيز المهارات اللغوية والتقنية، وزيادة الفرص التدريبية، وتطوير استراتيجيات تعليمية تدعم التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

والى جانب ذلك تُظهر النتائج توافقًا واضحًا مع نظرية رأس المال البشري التي تؤكد أن الاستثمار في المهارات والخبرات هو العامل الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية. أبرز التحديات مثل ضعف اللغة الإنجليزية وقلة الخبرة العملية، التي حصلت على أعلى نسب استجابة، تعكس فجوات في رأس المال البشري تحتاج إلى معالجة من خلال تطوير المهارات اللغوية والتقنية. علاوة على ذلك، يشير نقص الدعم المالي والتوجيه المجتمعي إلى الحاجة لتوفير استثمارات إضافية لتمكين الطالبات من الانخراط في الاقتصاد المعرفي، وهو ما يدعم توجه النظرية بأن التعليم والتدريب هما الأساس لتعزيز رأس المال البشري ودعم مشاركة الأفراد بفعالية في سوق العمل

التساؤل الثالث : ما لعوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على توجه الطالبات نحو قطاعات الاقتصاد المعرفي؟

جدول رقم (٦) العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على توجه الطالبات نحو قطاعات الاقتصاد

المعرفي. (ن=١٥٠)

م	العبارة	التكرار والنسبة المئوية	الاستجابة					مجموع الأوزان المرجحة	المتوسط الحسابي	القوة النسبية	انحراف معياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
١	تؤثر الأعراف الاجتماعية على قراراتي في اختيار التخصصات التقنية والمعرفية .	ك	11	25	74	39	1	456	3.04	60.80	0.86	8
		%	7.33	16.67	49.33	26.00	0.67					
٢	تلقيت دعمًا كافيًا من أسرتي لاختيار القطاعات القائمة على المعرفة .	ك	7	71	60	8	4	519	3.46	69.20	0.78	2
		%	4.67	47.33	40.00	5.33	2.67					
٣	تحد الصورة النمطية لدور المرأة في المجتمع من خياراتي المهنية .	ك	10	52	46	41	1	479	3.19	63.80	0.94	4
		%	6.67	34.67	30.67	27.33	0.67					
٤	يُنظر إلى القطاعات التقنية والمعرفية على أنها مخصصة للرجال أكثر من النساء .	ك	8	46	51	43	2	465	3.10	62.00	0.92	7
		%	5.33	30.67	34.00	28.67	1.33					
٥	قلة النماذج النسائية الناجحة في القطاعات المعرفية تحد من طموحي .	ك	14	39	49	45	3	466	3.11	62.20	1.00	6
		%	9.33	26.00	32.67	30.00	2.00					
٦	تسهم وسائل الإعلام في توجيهي نحو القطاعات المعرفية والتقنية .	ك	20	77	46	7	0	560	3.73	74.60	0.75	1
		%	13.33	51.33	30.67	4.67	0.00					

3	0.84	65.80	3.29	494	0	28	59	54	9	ك	تحد المسؤوليات الأسرية من قدرتي على دخول القطاعات المعرفية والتقنية .	٧
					0.00	18.67	39.33	36.00	6.00	%		
5	0.87	63.60	3.18	477	2	33	58	50	7	ك	أشعر بوجود تمييز اجتماعي أو مجتمعي يحد من قدرتي على دخول الاقتصاد المعرفي .	٨
					1.33	22.00	38.67	33.33	4.67	%		
9	0.95	56.80	2.84	426	9	48	57	30	6	ك	أجد أن العوامل الثقافية تمثل عائقاً أمام توجهي نحو القطاعات التقنية وزيادة الأعمال.	٩
					6.00	32.00	38.00	20.00	4.00	%		
			٢٨,٩٤	٤٣٤٢	٢٢	٢٩٢	٥٠٠	٤٤٤	٩٢		المجموع	-
									٣,٢٢		المتوسط	-
									٠,٩١		انحراف معياري	-
									٦٤,٤٠		قوة نسبية	-
									محايد		اتجاه العينة	-

باستقراء بيانات الجدول رقم (٦) والذي يوضح العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على توجه الطالبات نحو قطاعات الاقتصاد المعرفي، جاءت القوة النسبية للبعد تساوي (٦٤,٤٠) بمتوسط حسابي يساوي (٣,٢٢)، وهي بذلك متوسطة، وجاءت بانحراف معياري (٠,٩١)، حيث أشارت النتائج إلى ترتيب تلك العبارات وفقاً لنسبة تكرارها والموضحة كما يلي:

١- جاءت العبارة رقم (٦) والتي مفادها تسهم وسائل الإعلام في توجيهي نحو القطاعات المعرفية والتقنية، في الترتيب الأول بوزن مرجح ٧٤,٦٠ ومتوسط مرجح ٣,٧٣ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٢- جاءت العبارة رقم (٢) والتي مفادها تلقيت دعماً كافياً من أسرتي لاختيار القطاعات القائمة على المعرفة، في الترتيب الثاني بوزن مرجح ٦٩,٢٠ ومتوسط مرجح ٣,٤٦ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٣- جاءت العبارة رقم (٧) والتي مفادها تحد المسؤوليات الأسرية من قدرتي على دخول القطاعات المعرفية والتقنية، في الترتيب الثالث بوزن مرجح ٦٥,٨٠ ومتوسط مرجح ٣,٢٩ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٤- جاءت العبارة رقم (٣) والتي مفادها تحد الصورة النمطية لدور المرأة في المجتمع من خياراتي المهنية، في الترتيب الرابع بوزن مرجح ٦٣,٨٠ ومتوسط مرجح ٣,١٩ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٥- جاءت العبارة رقم (٨) والتي مفادها أشعر بوجود تمييز اجتماعي أو مجتمعي يحد من قدرتي على دخول الاقتصاد المعرفي، في الترتيب الخامس بوزن مرجح ٦٣,٦٠ ومتوسط مرجح ٣,١٨ وذلك وفقاً لإجمالي استجابات المبحوثات.

٦- جاءت العبارة رقم (٥) والتي مفادها قلة النماذج النسائية الناجحة في القطاعات المعرفية تحد من طموحي، في الترتيب السادس بوزن مرجح ٦٢,٢٠ ومتوسط مرجح ٣,١١ وذلك وفقا لإجمالي استجابات المبحوثات.

٧- جاءت العبارة رقم (٤) والتي مفادها يُنظر إلى القطاعات التقنية والمعرفية على أنها مخصصة للرجال أكثر من النساء، في الترتيب السابع بوزن مرجح ٦٢,٠٠ ومتوسط مرجح ٣,١٠ وذلك وفقا لإجمالي استجابات المبحوثات.

٨- جاءت العبارة رقم (١) والتي مفادها تؤثر الأعراف الاجتماعية على قراراتي في اختيار التخصصات التقنية والمعرفية، في الترتيب الثامن بوزن مرجح ٦٠,٨٠ ومتوسط مرجح ٣,٠٤ وذلك وفقا لإجمالي استجابات المبحوثات.

٩- جاءت العبارة رقم (٩) والتي مفادها أجد أن العوامل الثقافية تمثل عائقاً أمام توجهي نحو القطاعات التقنية وريادة الأعمال، في الترتيب العاشر بوزن مرجح ٥٦,٨٠ ومتوسط مرجح ٢,٨٤ وذلك وفقا لإجمالي استجابات المبحوثات.

أ- كما تبين نتائج الجدول (٦) فإن أبرز العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على توجه الطالبات نحو قطاعات الاقتصاد المعرفي تتمثل في إسهام وسائل الإعلام في توجيه الطالبات نحو القطاعات المعرفية والتقنية، تلقين دعمًا كافيًا من أسرهن لاختيار القطاعات القائمة على المعرفة، المسؤوليات الأسرية تحد من قدرتهن على دخول القطاعات المعرفية والتقنية، الصورة النمطية لدور المرأة في المجتمع من تحد خياراتهن المهنية، شعورهن بوجود تمييز اجتماعي أو مجتمعي يحد من قدرتهن على دخول الاقتصاد المعرفي، قلة النماذج النسائية الناجحة في القطاعات المعرفية تحد من طموحن.

وتشير الباحثة في ضوء النتائج حيث توضح نتائج الجدول (٦) أن العوامل الاجتماعية والثقافية تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل توجه الطالبات نحو قطاعات الاقتصاد المعرفي. فقد تبين أن وسائل الإعلام تُعد أحد المحركات الأساسية لتوجيه الطالبات نحو هذه القطاعات، وهو ما يتماشى مع الإطار النظري الذي يبرز أهمية الإعلام في زيادة الوعي والتوجيه المهني، كما أشار إلى ذلك عبد الله (2013) في توصيف التعليم الجامعي الفعال الذي يدعم التوجهات الاقتصادية المعرفية.

والدعم الأسري جاء في المرتبة الثانية، وهو مؤشر على تأثير البيئة العائلية في تحديد خيارات الطالبات المهنية. هذه النتيجة تدعم ما أشارت إليه دراسة نهلة حامد وعلوية عبد القادر (2020) ، التي أكدت على أهمية التعليم والتدريب في تمكين المرأة ودعمها للتغلب على العقبات الاجتماعية.

من ناحية أخرى، تلعب المسؤوليات الأسرية دورًا معيقًا، مما يعكس التأثير السلبي للضغوط المجتمعية التقليدية على مشاركة المرأة في القطاعات المعرفية. هذه النتيجة تتسق مع دراسة رجب (2020) ، التي تناولت

التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في دعم الاقتصاد المعرفي، بما في ذلك العوائق المرتبطة بالأدوار الاجتماعية التقليدية.

كذلك، يُظهر تأثير الصورة النمطية لدور المرأة في المجتمع وكيف تحد من خيارات الطالبات المهنية، وهو ما أشار إليه الإطار النظري بوصفه تحديًا ثقافيًا يعوق تطوير رأس المال البشري. كما أظهرت النتائج أن غياب النماذج النسائية الناجحة يقلل من طموحات الطالبات، وهو ما يدعم نتائج دراسة فاطمة عطية (2018) التي أكدت الحاجة إلى تحسين تمثيل النساء في المؤشرات الاقتصادية لتعزيز المشاركة النسائية. أخيرًا، فإن شعور الطالبات بوجود تمييز اجتماعي وثقافي يُعتبر عائقًا رئيسيًا. هذه النتيجة تدعم ما توصلت إليه دراسة الصقري والمطيري (2021) التي أكدت على أهمية تكافؤ الفرص وتوفير بيئات داعمة لتحقيق التحول نحو الاقتصاد المعرفي. بناءً على ذلك، فإن تعزيز التوجيه الإعلامي، تحسين الدعم الأسري، وتوفير نماذج نسائية ناجحة يمكن أن يكون أدوات فعالة لتجاوز العوائق الاجتماعية والثقافية.

وتشير الباحثة أن النتائج تتفق مع نظرية رأس المال البشري التي تؤكد أن العوامل الاجتماعية والثقافية تؤثر بشكل كبير على تطوير المهارات وتوجيه الأفراد نحو الاقتصاد المعرفي. فقد أظهرت البيانات أن وسائل الإعلام تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الوعي والتوجيه المهني، بينما يمثل الدعم الأسري عاملاً إيجابيًا لدفع الطالبات نحو القطاعات التقنية. على الجانب الآخر، تشكل المسؤوليات الأسرية والصورة النمطية تحديات رئيسية تعوق بناء رأس المال البشري، مما يبرز الحاجة إلى سياسات داعمة للتغلب على هذه العقبات وتمكين المرأة من تحقيق إمكاناتها الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

أ- خصائص مجتمع الدراسة:

- أظهرت الدراسة أن الفئة العمرية الأكثر استجابة على الدراسة للطالبات التي في الفئة العمرية (أقل من ١٨-٢٠ سنة).
- بينت الدراسة أن غالبية الطالبات بالسنة الدراسية (الثانية).
- كشفت الدراسة أن الغالبية العظمى من الطالبات ممن يستخدمون الانترنت يوميا (من ٥ - ٧ ساعات).
- أوضحت الدراسة أن غالبية الطالبات حصلن على (دورة واحدة-دورتان) في المجال التكنولوجي.

ب- دور جامعة الملك فيصل في إعداد طالباتها للمشاركة في الاقتصاد المعرفي من خلال البرامج الأكاديمية والتدريبية

- تشجع الجامعة الطالبات على المشاركة في المؤتمرات والمسابقات العلمية.
- تعزز المناهج الدراسية في الجامعة مهارات الطالبات في التفكير الإبداعي والابتكار.
- يسهم أعضاء هيئة التدريس في توجيه الطالبات نحو القطاعات التقنية وزيادة الأعمال.
- تُشجّع الجامعة زيادة الأعمال من خلال حاضنات الأعمال وبرامج الابتكار.
- توفر الجامعة فرصًا بحثية ومشاريع علمية مرتبطة بالاقتصاد المعرفي.
- توفر الجامعة شراكات مع جهات خارجية لتأهيل الطالبات لسوق العمل المعرفي.

ج- أبرز التحديات التي تواجه طالبات جامعة الملك فيصل للانخراط في القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية

- تشكل اللغة الإنجليزية عائقًا في تأهيل الطالبات للعمل بالاقتصاد المعرفي.
 - قلة الخبرة العملية للطالبات تحد من قدرتهن على دخول سوق العمل المعرفي.
 - الطالبات يرين أن التوظيف بعد التخرج في القطاعات المعرفية غير مضمون.
 - لا تتوافر للطالبات موارد مالية أو دعم كافٍ لتأهيلهن في المجالات التقنية والمعرفية.
 - هناك نقص في التوعية بأهمية القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية.
 - الطالبات يواجهن صعوبة في العثور على فرص تدريبية مرتبطة بالاقتصاد المعرفي.
 - الطالبات لا يجدن توجيهاً كافيًا من الجامعة أو المجتمع نحو الاقتصاد المعرفي.
- د- العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على توجه الطالبات نحو قطاعات الاقتصاد المعرفي:
- إسهام وسائل الإعلام في توجيه الطالبات نحو القطاعات المعرفية والتقنية.
 - تلقين دعمًا كافيًا من أسرهن لاختيار القطاعات القائمة على المعرفة.

- المسؤوليات الأسرية تحد من قدرة الطالبات على دخول القطاعات المعرفية والتقنية.
- الصورة النمطية لدور المرأة في المجتمع من تحد خياراتهن المهنية.
- شعور الطالبات بوجود تمييز اجتماعي أو مجتمعي يحد من قدرتهن على دخول الاقتصاد المعرفي.
- قلة النماذج النسائية الناجحة في القطاعات المعرفية تحد من طموحهن.

توصيات الدراسة :

١. إعداد وتنفيذ برنامج مكثف لدورات اللغة الإنجليزية يركز على المهارات المهنية والتقنية، مثل الكتابة الرسمية والعروض التقديمية.
٢. إنشاء اتفاقيات تعاون مع شركات تقنية ومؤسسات اقتصادية لتوفير فرص تدريب عملي موجهة.
٣. تنفيذ حملات إعلامية وميدانية تتضمن ندوات وورش عمل تعريفية داخل الجامعة وخارجها.
٤. تنظيم مؤتمرات وملتقيات تستضيف خبيرات ونماذج نسائية ناجحة في المجالات التقنية والمعرفية.
٥. تقديم منح مالية لدعم الطالبات لحضور دورات تدريبية متقدمة في التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.
٦. مراجعة وتحديث المناهج الحالية لتتضمن مواد متخصصة في الاقتصاد المعرفي وريادة الأعمال.
٧. تخصيص برامج تدريب تتضمن ورش عمل ومشاريع تطبيقية تهدف إلى تعزيز خبرات الطالبات العملية.
٨. التعاون مع وسائل الإعلام المحلية لإبراز أهمية القطاعات القائمة على المعرفة الاقتصادية وأدوار المرأة فيها.
٩. إنشاء منصة حوارية للطالبات لمشاركة الأسئلة والتحديات مع الخبيرات للحصول على نصائح عملية.
١٠. تأسيس برامج حاضنات الابتكار داخل الجامعة، تقدم الدعم المالي والتقني لمشاريع الطالبات الريادية.
١١. إدخال وحدات تدريبية عملية ضمن المناهج لتطبيق المهارات الإبداعية والتقنية مباشرة في مشاريع واقعية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- عطية ، فاطمة (٢٠١٨) . أثر الاقتصاد المعرفي في تحسين كفاءة الاداء لراس المال البشرى دراسة قياسية على الاقتصاد السعودي خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٨، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، <https://doi.org/10.21608/jpsa.2021.160192>
- باناعمة، فوزية بنت عبد الرحمن بن سالم. (٢٠٢٢). "دور الجامعات السعودية في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر القيادات الأكاديمية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠: تصور مقترح". *مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية*
- آل عقران، سعيد بن حسن. (٢٠٢١). "استراتيجية مقترحة لتطوير رأس المال البشري في الجامعات السعودية لتحقيق الاستقلالية الذاتية في ضوء رؤية ٢٠٣٠". *جامعة أم القرى*.
- الصغير ، عبد الناصر بشير (٢٠١٨) . الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية في ليبيا، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية* ، مج (٩) ، ع (٢) ، ٦٤٥-٦٦٠
- الاخا ، صالح أسعد (٢٠١٧) . واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وعلاقته بجودة التعليم العالي ، *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات* ، مج (٧) ، ع (٣) .
- الزبياري، طاهر (٢٠١١): أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، ط١، مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- عبد الله، محمد عبدا لله (٢٠١٩). دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة ، *مجلة تطوير الأداء الجامعي* ، ع (١) ، ٥٨٩٠-٢٠٩٠ ،
- عبد الله، سهير أحمد محمد (٢٠١٣). متطلبات التعليم الجامعي للتحول نحو الاقتصاد المعرفي ، *مجلة الطفولة والتربية* ، (١٤) رجب ، اسراء محمد أحمد (٢٠٢٠) . واقع التعليم الجامعي في ضوء اقتصاد المعرفة ومبررات التحول نحو الجامعة المنتجة ، *مجلة العلوم التربوية ، كلية التربية بقنا* ، مج (٤٤) ، ع ٤٤ ، ١٦-٣٤
- الصقري ، عواطف بنت إبراهيم ؛ المطيري ، جميلة بنت فالح (٢٠٢١) . متطلبات البحث العلمي اللازمة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعات السعودية ، *مجلة العلوم التربوية والنفسية ، جامعة القصيم* ، مج (١٤) ، ع (٤) ، ١٨٤٦-١٨٧٨
- هاني ، عمر رضوان ؛ عيسى ، محمد (٢٠٢١) . مؤشرات الاقتصاد المعرفي - دراسة حالة الأردن ، *مجلة ekb* ، ع (٤) ، الخليوي ، لينا سليمان (٢٠٢٢) . تمكين المرأة في المناصب القيادية الجامعية: السياق السعودي ، *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل ، العلوم الإنسانية والإدارية* ، (٢٣) ، ٤٨-٥٥
- البنك الدولي (٢٠٢٢). مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل: تقرير البنك الدولي. تم استرجاعه من <https://www.worldbank.org/en/country/saudiArabia>.
- منصور، هدى محمد (٢٠٢١) . رؤية ٢٠٣٠ والتحول نحو الاقتصادي المعرفي في المملكة العربية السعودية ، *مجلة التجارة والتمويل* ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ع (٤) . <https://dx.doi.org/10.21608/caf.2021.221002>
- عبد الحميد ، أسماء محمد (٢٠٢٣) . أثر الاقتصاد المعرفي على النمو الاقتصادي في مصر ، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية* ، كلية التجارة ، جامعة دمياط ، ع (٢) ، ١٢٦-٩٣
- الربيعان ، ثريا بنت محمد (٢٠٢٣) . اقتصاد المعرفة والمراكز الاستشارية: تجارب دولية ، *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث* ، مج ٣ ، ع (٤) ، ٥٦٤-٤٨٤ . <http://search.mandumah.com/Record/1523802>
- ربحي، كريمة، و الحرثسي، حياة سرير (٢٠١٨). التحول نحو الاقتصاد المعرفي: حالة الجزائر. *المجلة المصرية لعلوم المعلومات* ، مج ٥ ، ع ١٤ - ٨٥ ، 122. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1123995>

حنيش، أحمد. (٢٠٢٢). الاقتصاد المعرفي في الدول العربية: دراسة تحليلية لمؤشر المعرفة العالمي. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مج ١٦، ع ٢، ٦١ - ٧٥.

حامد، نهلة حامد اسماعيل & عبدالقادر، علوية حسن عبدالله. (٢٠٢٠). اتجاهات اقتصاد المعرفة في بناء قدرات المرأة. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية* 2020.73622، 4(13)، 41-68. doi: 10.21608/ajahs.2020.73622

رؤية السعودية ٢٠٣٠. (2021). *وزارة الاقتصاد والتخطيط*. تم الاسترجاع من <https://www.vision2030.gov.sa>

العتيبي، محمد سالم. (٢٠٢٠). أثر توجهات الطالبات نحو عمل المرأة السعودية. *مجلة العلوم الاجتماعية*، ١٥ (2)، ٤٥-٦٢.

المطيري، أحمد خالد. (٢٠٢٢). واقع تمكين المرأة السعودية في المناصب القيادية. *مجلة جامعة الملك فيصل للعلوم الإنسانية*، ١٩ (4)، ١٢٣-١٤٠.

. الزيباري، طاهر (٢٠١١): أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، ط ١، مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

الهيئة العامة للإحصاء. (٢٠٢٣). *التقرير السنوي للإحصاءات التعليمية*. تم الاسترجاع من <https://www.stats.gov.sa>

درويش، محمود أحمد. (٢٠١٨). *مناهج البحث في العلوم الإنسانية*، مؤسسة الامة العربية للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- OECD. (1996). *The Knowledge-Based Economy*. Organization for Economic Co-operation and Development.
- World Bank. (2007). *Building Knowledge Economies: Advanced Strategies for Development*. The World Bank.
- Drucker, P. (1993). *Post-Capitalist Society*. Harper Business.
- Castells, M. (2000). *The Rise of the Network Society*. Blackwell Publishers.
- Foray, D. (2004). *The Economics of Knowledge*. MIT Press.
- Smith, J. (2020). *Survey Methods in Social Research*. New York: Academic Press
- Mohamed Mostafa Mohamed Mostafa, (2019). *The Cognitive Economy: An approach to Developing the Faculties of Education Competitive Abilities*, doi: 10.19044/esj.2016.v12n34p115
URL:<http://dx.doi.org/10.19044/esj.2016.v12n34p115>